رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 24 / 9 / 2024
تاريخ قبول البحث 9 / 12 / 2024
تاريخ النشر 30 / 3 / 2025

سلوك الحياد في السياسة الخارجية العمانية ودوره في تعزيز المكانة الاقليمية

Neutrality in Omani foreign policy and its role in enhancing regional status

م.د. ماجد حميد خضير

Dr. Majid Hamid Khader

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

University of Nahrain / College of Political Science

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ان السلوك السياسي لأي دولة في البيئة الاقليمية او الدولية هو نتاج فعلي لسياستها الخارجية، ويقترن نجاحها بدور صناع القرار السياسي وادراكهم لكل ما يجري في البيئة الدولية، والذي قد يحقق مكاسب واسعة وفي مقدمتها الاستحواذ على مكانة مهمة اقليميا وحتى دوليا، فضلا عن مميزات اخرى منها سياسية واقتصادية واجتماعية، ويظهر في هذه الدراسة سلطنة عمان التي تميزت عن باقي دول المنطقة بمواقفها وتوجهاتها ازاء احداث المنطقة وتفاعلاتها الخلافية والنزاعية، وذلك عبر سلوكها السياسي الذي ركز على الحياد الايجابي وتوظيفه ضمن توجهات سياساتها الخارجية منذ اكثر من سبعة عقود والى الوقت الحالي تجاه الازمات والقضايا التي جرت في المنطقة، واحدثت بدورها حالة من عدم الاستقرار، ولكن تمسك سلطنة عمان بسلوكها المحايد واستخدام الوساطة والحوار منحها مكاسب مهمة في تعزيز مكانتها، واصبحت طرفا اقليميا ودوليا موثوق فيه.

الكلمات المفتاحية: " الحياد "،" السلوك السياسي "،" سلطنة عمان "،" الازمات "،" السياسة الخارجية "

Abstract

The political behavior of any country in the regional or international environment is an actual result of its foreign policy, and its success is linked to the role of political decision-makers and their awareness of everything that is happening in the international environment, which may achieve broad gains, most notably acquiring an important position regionally and even internationally, in addition to other advantages, including political, economic and social. This study shows the Sultanate of Oman, which has distinguished itself from the rest of the countries of the region with its positions and orientations towards the events of the region and its controversial and conflicting interactions, through its political behavior that focused on positive neutrality and its employment within the orientations of its foreign policies for more than seven decades and up to the present time towards the crises and issues that have occurred in the region, which in turn have created a state of instability, but the Sultanate of Oman's adherence to its neutral behavior and the use of mediation and dialogue has given it important gains in strengthening its position, and it has become a reliable regional and international party.

Keywords: " Neutrality ", " Political Behavior ", " Sultanate of Oman ", " Crises ", " Foreign Policy "

المقدمة

ان السلوك السياسي لأي دولة في البيئة الاقليمية او الدولية هو نتاج فعلي لسياستها الخارجية، ويقترن نجاحها بدور صناع القرار السياسي وادراكهم لكل ما يجري في البيئة اذ كانت اقليمية او دولية، وبدوره قد يحقق مكاسب واسعة وفي مقدمتها الاستحواذ على مكانة مهمة اقليميا وحتى دوليا، فضلا عن مميزات اخرى منها سياسية واقتصادية واجتماعية، ويظهر في هذه الدراسة سلطنة عمان التي تميزت عن باقي دول المنطقة بمواقفها وتوجهاتها

ازاء احداث المنطقة وتفاعلاتها الخلافية والنزاعية، وذلك عبر سلوكها السياسي الذي ركز على الحياد الايجابي وتوظيفه ضمن توجهات سياساتها الخارجية منذ اكثر من سبعة عقود والى الوقت الحالي تجاه الازمات والقضايا التي جرت في المنطقة، واحدثت بدورها حالة من عدم الاستقرار، ولكن تمسك سلطنة عمان بسلوكها المحايد واستخدام الوساطة والحوار منحها مكاسب مهمة في تعزيز مكانتها، واصبحت طرفا اقليميا ودوليا موثوق فيه، وهذا ما تجسد بدورها في ازمات المنطقة بدءا بالأزمة السورية وتدخلها بدور الوساطة وفتح قنوات حوار مع النظام السياسي السوري والاطراف الاقليمية بهدف ايجاد تسوية للوضع السوري الذي انجر الى حرب اهلية واسعة تداخلت فيها الاطراف، وافرزت تداعيات خطيرة على المنطقة، وايضا دورها في الازمة اليمنية التي شكلت هي الاخرى حالة من عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي بشكل خاص والمنطقة بشكل عام نظرا للتفاعلات التي جرت فيها والتي ساقت الى حرب داخلية واسعة، وبالاضافة الى دور السلطنة في الازمة الخليجية الدبلوماسية مع قطر على اثر مؤشرات تراكمية ما بين دول مجلس التعاون من جهة، وقطر من جهة اخرى، باستثناء الكويت والسلطنة العمانية، وكل ذلك دفع بالأخيرة وبحكمة قياداتها العقلانية في التدخل بحيادية واعتدال بعيدا عن الانحياز في السعي الى تسوية سلمية لكل تلك الازمات، وذلك ادراكها منها لمدى خطورتها على امن واستقرار المنطقة الذي يعد احد ثوابت واهداف السياسة الخارجية العمانية التي تعمل من اجل تحقيق الامن والسلام الاقليمي، ونتيجة لسياسة عمان وسلوك الحياد الذي التزمت به، اذ حقق لها مكاسب واضحة وفي مقدمتها الاستحواذ على مكانة مهمة اقليميا ودوليا بوصفها طرفاً موثوق.

اهمية الدراسة: تنطلق اهمية الدراسة الموسومة "سلوك الحياد في السياسة الخارجية العمانية ودوره في تعزيز المكانة الاقليمي"، من تحليل دور الحياد بوصفه سلوكاً منضبط ضمن توجهات سياسة عمان الخارجية، وتوظيفه بشكل مناسب في تحقيق الامن والسلام الاقليمي لاسيما في منطقة الشرق الاوسط التي تعد من المناطق التي تشهد باستمرار توترات وخلافات ما بين اطرافها. الامر الذي دفع بالسلطنة العمانية الى التدخل الايجابي المحايد باستخدام الوساطة والحوار بهدف تسوية ازمات وقضايا المنطقة بطرق سلمية وتقريب وجهات النظر بعيدا عن اي مظاهر قد تؤول الى نزاع او صراع بدوره يؤثر على الاستقرار الاقليمي، وايضا تركز اهمية الدراسة على مكاسب سلوك الحياد العماني لاسيما بشأن تعزيز مكانة عمان اقليميا.

منهجية الدراسة : نظرا لأهمية الموضوع لاسيما وانه يشمل تفرعات واسعة تقترن بالسلوك السياسي لعمان وتوظيفه في التفاعلات الاقليمية في المنطقة، اذ تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي.

مشكلة الدراسة : تكمن مشكلة الدراسة في طرح تساؤل وهو "ان الحياد الايجابي في سياسة عمان الخارجية هل حقق نتائج ايجابية في ازمات وقضايا المنطقة، وبدوره ايضا هل حقق لسلطنة عمان اهدافها الرئيسة وفي مقدمتها المكانة الاقليمية". فضلا عن بعض التساؤلات الفرعية :

- ما مفهوم السياسة الخارجية والحياد و المكانة الاقليمية؟
- ما اهداف ومرتكزات السياسة الخارجية العمانية ؟
- ما دور سلوك الحياد العماني في الازمة السورية والازمة اليمنية والازمة الخليجية؟
- ما مستقبل الحياد في سياسة عمان الخارجية ؟

فرضية الدراسة : ان فرضية الدراسة مفادها : ان سلوك الحياد في سياسة عمان الخارجية اسهم فعليا في كسب عمان لمكانة اقليمية ودولية انسجاما مع توجهاتها المعتدلة ازاء قضايا وازمات المنطقة.

اولا : المفاهيم المرتبطة بالدراسة

ان تناول اي دراسة علمية اكاديمية لابد من تقديم شرح موجز ويسير لبعض المفاهيم والمصطلحات التي يتم تناولها في محاور الدراسة، لاسيما تلك المفاهيم التي تحمل اكثر من معنى وتستخدم لأغراض عديدة وخاصة المتعلقة بالحياد والسياسة الخارجية والمكانة الاقليمية انسجاما مع طبيعة الموضوع.

وفي ضوء ذلك، لاسيما بما يتعلق بمفهوم "**السياسة الخارجية**"، هناك تعدد واختلاف في التعاريف نظراً لاختلاف المفكرين واختلاف مراجعهم الفكرية، الأمر الذي يعكس مدى تعقيد مفهوم السياسة الخارجية، ولعل سبب الاختلاف والتمايز بين تعريف وآخر يعود إلى ديناميكية ظاهرة السياسة الخارجية بحد ذاتها واختلافها من دولة إلى أخرى[1]، وبصدد ذلك يعرفها "ريتشارد سنايدر" على انها "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد، يتم اختيارهم للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل" مع التأكيد على ان سلوك الدولة يتحدد عبر سلوك دور صناع القرار في صياغة قرارات[2]، وهناك من يعرف السياسة الخارجية بأنها: "سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي"[3]. ووفقا لهذه التعريفات اذ يمكن القول ان السياسة الخارجية تقترن بالسلوك السياسي لصناع القرار في الدولة تجاه المحيط الخارجي انسجاما مع الظروف والمتغيرات في البيئة الخارجية.

اما بما يتعلق بمفهوم "**الحياد**"، مشتق من الافعال "حايد- يحايد- محايدة- حياداً"، ويعني الوقوف على الحياد، أي لا يتحيز الى طف على حساب طرف اخر، او حايد الامر بمعنى اجتنبه ولم يتدخل فيه، والحياد هو عدم الميل الى أي طرف من اطراف الخصومة، والحياد الايجابي في السياسة الدولية او العلاقات الدولية يعني ان الدولة التي تلتزم الحياد بتوجهات سياستها الخارجية لا تميل لأي دولة في أي حدث اذ كان نزاع او صراع، وتشترك فقط بمسألة حفظ السلام العام[4]، كما ويعرف "الحياد" على انه: "التزام تقطعه الدول على نفسها بعدم التدخل في الشؤون الدولية، اذ كان هذا التدخل يفضي او قد يفضي الى نزاع مسلح"، وفي الوقت ذاته لا يعني ان الحياد هو الانقطاع عن التفاعل مع القضايا والاحداث في البيئتين الاقليمية والدولية، وانما هو السعي الى موازنة دور الدولة عبر سلوكها الخارجي في التعاطي مع جميع المتغيرات بعقلانية بهدف ايجاد حلول للجميع في التسوية وانهاء الخلافات سلميا[5].

وفي سياق ذلك، اذ يمكن القول ان الحياد يعد عنصر رئيس لاسيما في مواجهة التوتر السياسي والأزمات المتصاعدة، فإن اهميته تكمن في الدور السياسي لأي دولة تنتهج مبدأ الحياد عبر التمسك بمبادئ السيادة، والمساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية، وتقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى، فضلا عن التشجيع نحو تسوية النزاعات بالوسائل السلمية على نحو لا يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، ولذلك، فإن سياسة الحياد تسهم في تعزيز السلم والأمن الاقليمي والدولي، وتمارس دورا هاما في إقامة علاقات سلمية وودية ومفيدة للطرفين بين بلدان العالم.

اما بما يتعلق بمفهوم "**المكانة الاقليمية**"، وهنا تشير المكانة في اصطلاح علم العلاقات الدولية الى الوزن النسبي السياسي الذي تتمتع به الدولة في النظام الاقليمي او الدولي، فمكانة الدولة في النسق الاقليمي او الدولي تحدد الى حد بعيد سلوكها ازاء الدول الاخرى، وبصدد ذلك يعرف "جوناتان رانشون" بأن المكانة ضمن هرمية معينة، وهذ دليل ارتباط المكانة بالهرمية لا بالفوضوية بوصفها عنصرا ومكونا مهما في السياسة الاقليمية والدولية، وتتميز بثلاث سمات رئيسة وهي: الموضوعية والادراكية و الاجتماعية، التي تتحد فيما بينها صنع مكانة الفاعل المعين ضمن النسق اذ كان اقليميا او دوليا[6]، ومع ذلك افترض "ماكسي شومان" مجموعة من الشروط المسبقة لتبوء مكانة اقليمية، وعدها بمثابة مميزات للدولة الطامحة للمكانة الاقليمية وهي: "الديناميكيات الداخلية للنظام السياسي والتي تسمح بدورها ممارسة دور موازن وراعي للاستقرار ، والارادة والاستعداد ويعني اظهار استعدادها لدور صانع السلام، والقبول ويعني ان تحظى الدولة التي تسعى الى تبوء مكانة اقليمية الى القبول من جيرانها كطرف موثوق فيه"[7].

وعليه، ان مكانة اي دولة سواء على الصعيد الاقليمي او الدولي لابد ان تتضمن في اطارها قدرا كبير من دورها ومن ثم فاعليتها، او بمعنى اخر تتضمن الامكانيات والمقومات المادية وغير المادية التي تؤهلها لتبوء تلك المكانة بهدف توظيفها بالاتجاه الذي يخدم استراتيجية الدولة العليا.

ثانيا : توجهات السياسة الخارجية لسلطنة عمان (الاهداف والمرتكزات)

ان التأثير السياسي للدول يكون فاعلاً ومؤثراً، لاسيما عندما يرتكز على مجموعة من الشروط تضفي عليها درجة من المصداقية، لان الدولة تؤثر في قرارات الدول الأخرى بفعل قدرتها، وان فاعلية الدولة لا تنحصر في قدرة معينة، وانما تشمل كل قدرات الدولة المادية منها والمعنوية، وعندها تفسر قوة وفاعلية الدولة بدلالة قدرتها على التأثير الخارجي عبر سلوكها ومدى تأثيره في سلوك الأخرين، وبما يتناسب مع أهداف ومرتكزات سياساتها الخارجية [8]، وبصدد ذلك تميزت سلطنة عمان بسياسة خارجية اتسمت بالتوازن والاعتدال بتوجهاتها الخارجية لاسيما منذ تأسيس الدولة العمانية الحديثة ما بعد العام 1970، بقيادة السلطان قابوس بن سعيد الذي يتمتع بحكمة سياسية عقلانية، وهذا ما دفع به الى السعي الى تطوير العلاقات العمانية الدولية عبر الاعتماد على سياسة اقامة الصداقة مع الجميع، والذي اكسب السلطنة اهمية واحترام على مستوى الاقليمي والدولي، ويعود ذلك الى المبادئ الرئيسة التي ركزت عليها ضمن مسار سياستها الخارجية، والتي تكمن في: "عدم الانحياز ، والالتزام بالحياد، والاخذ بالحوار"[9].

وبالاضافة الى ذلك، اتسمت سلطنة عمان وقياداتها الحاكمة بعقلانية سياسية والتي عدت من اهم مبادئ ومرتكزات سياستها الخارجية، اذ تستند عقلانية سلطنة عمان على منح الاولوية لتحقيق المصلحة الوطنية، مع الحرص على التوازن وتجنب الانخراط بالصراعات والتحالفات على اسس غير محسوبة، وذلك ادراكا للتداعيات السلبية التي من المحتمل قد تحدث في حال تخليها عن تلك المبادئ، ويمكن مقارنة وضع السلطنة وسياستها الخارجية مع شركائها الخليجيين في مجلس التعاون، اذ ترى القيادات العمانية ان تحقيق الامن لا يعني في ظل ما تمتلكه من قدرات ردع عسكرية كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول الخليجية التي تنفق مليارات الدولارات لشراء الاسلحة وتطوير ترسانتها العسكرية، بل يمكن تحقيق الامن عبر مد جسور التعاون، وادارة خيوط التوازن في

التوترات والتجاذبات بين الدول، وعلى غرار ذلك حافظت سلطنة عمان على سياسة خارجية مستقلة اتسمت بالاعتدال والحياد في مواقفها ازاء القضايا والازمات لاسيما الاقليمية، مما اكسبها ثقة اقليمية ودولية[10].

وفي سياق ذلك، ان سلطنة عمان لاسيما وفق توجهات سياساتها الخارجية اعتمدت على مجموعة من الاهداف الرئيسة والتي تكمن في : [11]

1. احترام القوانين والاعراف الدولية، فضلا عن دعم المنظمات الدولية لاسيما التي تهدف الى تحقق السلام والامن .
2. التركيز على العلاقات الدولية العربية، والمواصلة في توجيه الدعم لحل قضايا المنطقة.
3. اعتماد سياسة حسن الجوار، والتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
4. الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية لكافة الدول .
5. العمل بشكل مستمر على تعميق سبل التعاون بين دول الخليج العربية، مع التركيز والدعم على الامن في منطقة الخليج العربي لما لها من خصوصية كبيرة في توجهات عمان الخارجية.

وعليه، ان تلك الاهداف والمبادئ التي جاءت في النظام الاساسي للبلاد للعام 1996، حيث التزمت بها سلطنة عمان ووظفتها ضمن توجهات سياستها الخارجية على الصعيد الاقليمي والدولي، والتي ترجمت لاحقا الى اكتساب سلطنة عمان مكانة مميزة ومؤثرة لاسيما في مجريات الاحداث في المنطقة، بوصفها طرفا يتمتع بالحيادية والاستقلال التام، وموثوقية عالية من قبل الاطراف الاقليمية الاخرى، فضلا عن الاطراف الدولية، وهذا النتاج الايجابي الذي حققته السلطنة يعود الى القيادة العمانية المتمثلة بسلطان قابوس الذي كان يمتلك رؤية واسعة لمدى اهمية بلاده في المنطقة والتي تعود الى مجموعة من المرتكزات الرئيسة واهمها :

1. **وحدة الزعامة السياسية** : ان تركيز قيادة الدولة بيد السلطان في ادارة النظام السياسي لعمان، بدلا من تعدد الزعامات والمرجعيات السياسية، لا يعني التفرد في السلطة بشكل تعسفي كما هو في المفاهيم التقليدية لإدارة الدولة[12]، ففي سلطنة عمان كانت هناك مؤسسات رسمية لها دورا في ادارة الدولة ولكن على شكل تقديم المشورة للسلطان و رفده بمقترحات في اي شأن يخص البلاد، وهذا ما حقق لسلطنة عمان مكاسب كان لها الدور الكبير في انجاح العملية السياسية في البلاد[13].
2. **خصوصية الموقع الجغرافي** : فرض الموقع الجغرافي لسلطنة عمان اهمية كبيرة لاسيما وانها تجاور المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة واليمن، وتقابل بحريا ايران في اضيق نقطة في الخليج العربي، لذا فرض هذا الموقع على السلطنة قرارا سياسيا وامنيا اقليميا ودوليا، والذي دفع بها للتعاطي مع القضايا المفروضة ضمن نطاق الجغرافيا التي تقع فيها، وذلك من منطلق الموضوعية والحياد والحوار، وذلك يعود لإدراكها لمدى المسؤولية التي تتحملها نتيجة بموقعها الجيوستراتيجي[14].
3. **الحفاظ على الامن والسلام الاقليمي** : ان من ضمن المرتكزات التي كثفت السلطنة جهودها لاسيما ضمن توجهات سياستها الخارجية وهو تحقيق الامن والاستقرار الاقليمي، اذ تنتهج سلطنة عمان في سياستها الخارجية إزاء أي من القضايا الصراعية بشكل عام، وفي محيطها الإقليمي بشكل خاص، استراتيجية الحياد وعدم الانحياز إلى أي طرف، والحياد العُماني يستبطن القدرة على إدارة جهود التهدئة بين الأطراف المتصارعة، وإبقاء جميع

قنوات الاتصال مفتوحة مع كافة الأطراف التي من شأنها المساهمة في تسوية الأزمات، والتزامها بالاضطلاع بدور الوسيط بين الفرقاء المتصارعين يتطلب اعتماد مبدأ الحياد التام في التعامل مع أي أزمة اقليمية، وكل ذلك يصب في مصلحة رئيسة وهي الحفاظ على امن واستقرار المنطقة وتحقيق السلام، وظهر دور السلطنة بوضوح في بعض الصراعات الاقليمية التي شهدتها المنطقة[15].

ثالثا : دور الحياد في سياسة عمان الاقليمية

تميزت سلطنة عمان ضمن مسار سياستها الخارجية لاسيما منذ العام 1970 بالتمسك بمبدأ "الحياد" او ما يسمى بـ "سياسة الحياد"، تجاه تعاملاتها مع محيطها الاقليمي، وتجسد ذلك في مواقفها ودورها ازاء قضايا المنطقة، وذلك بهدف تحقيق السلام بعيدا عن اي مظاهر نزاع او صراع تؤثر على امن واستقرار المنطقة بشكل عام، وعلى وضع السلطنة بشكل خاص، كون اي تداعيات لأي ازمة او قضية معقدة قد تفضي بدورها الى تأثيرا واسعاً، وعليه اصبحت سياسة الحياد من أهم سمات السياسة الخارجية لسلطنة عمان لاسيما منذ تأسيس دولة عمان الحديثة، واخذت هذه السياسة تتطور بشكل تدريجي عبر اشتراك سلطنة عمان في اغلب ازمات وقضايا المنطقة عبر سلوك سياسي اتسم بالحيادية وبعيدا عن الانحياز لأي طرف، وخير مثال على ذلك، هو وضع المنطقة لاسيما منذ العام 1979 على اثر قيام الثورة الاسلامية الايرانية، الذي شهد استقطاباً واضحاً، حيث ان سلطنة عمان تمكنت في تبني موقف متوازن عكس بقية دول المنطقة، ومنذ ذلك الوقت اخذت السياسة الخارجية لعمان تهتم بالعديد من الدوائر كغيرها من الدول، فكانت الدائرة الأبرز في الأجندة الخارجية لسلطنة عمان هي الدائرة العربية والإسلامية، وذلك بحكم الارتباط العرقي والديني والثقافي مع مجتمعات دول المنطقة[16].

وفي سياق ما تقدم، سيتم تسليط الضوء على ابرز قضايا المنطقة اقليميا والتي بادرت فيها سلطنة عمان بحيادية بهدف ايجاد حلول تسوية سلمية بعيدة عن النزاعات بشتى اشكالها:

1. **الازمة السورية** : منذ اندلاع الأزمة السورية في العام 2011، والتي توسعت في ان تصبح قضية معقدة على المستوى الاقليمي والدولي، نظرا للتفاعلات التي شهدتها بسبب تدخل بعض الاطراف الفاعلة بهدف تحقيق مصالحها واهدافها على حساب الوضع في سوريا، وعلى الرغم من ذلك تميز موقف سلطنة عمان من بين دول مجلس التعاون الخليجي، عبر الحفاظ على علاقاتها مع النظام السوري، وتجنبت اي مظاهر الاصطفاف مع اي طرف اقليمي في الازمة، فضلا عن انها لم تتخذ أي قرار دبلوماسي ضد النظام السوري[17]، ومع ذلك تمسكت بمبادئ سياستها الخارجية، عبر رفض اي بوادر تهدف الى تغير النظام السوري، واستخدمت حينها سياسة الحياد وفتح الحوار مع الأطراف المتعددة باتجاه تسوية سياسية ووقف مظاهر القتال في سوريا، كما وأكدت عمان رسميا بأنها تسعى الى ايجاد الحلول السلمية للازمة عبر دور دبلوماسي وانساني، وليس نقل السلاح إلى الفصائل السورية المسلحة كما فعلت قطر والسعودية، ولا الى قوات النظام السوري كما فعلت ايران، وهذا ما اكسبها مقبولية عالية على الرغم من الضغوطات من قبل بعض الاطراف الاقليمية والدولية، وحسب ما وضح الدبلوماسيون العمانيون، ان هدف سلطنة عمان هو "تحقيق السلام والاستقرار في سوريا وفتح المجال أمام علاقات مفيدة ومثمرة لكل الأطراف وللمنطقة بشكل عام، خاصة أن السلام يفيد المنطقة في النهاية"[18].

ولابد من الاشارة، ان تشابك المواقف ما بين الدول الداعمة للنظام السوري وهي "ايران"، وما بين الدول الداعمة للفصائل المسلحة ضد النظام واهمها "السعودية وقطر"، وضع سلطنة عمان في معادلة صعبة كونها ترتبط مع جميع تلك الاطراف ومن ضمنها سوريا بعلاقات حسنة، فمن جهة ايران تعد نقطة حساسة للأمن والمصالح الجيوسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، ومن جهة دول الخليج تنظر الى ايران على انها مصدر تهديد لأمنها واستقرارها[19]، ولكن لسلطنة عمان نظرة مختلفة وهي ان علاقاتها مع جميع تلك الاطراف لاسيما المشتركة في دوامة الصراع السوري، هو بمثابة ممارسة دور قوة توازن في الشرق الأوسط، وقد يحقق لها مكاسب مهمة وفي مقدمتها تعزيز مكانتها الاقليمية[20]. وعليه يمكن القول، ان مواكبة سلطنة عمان لتطورات الازمة السورية منذ بداياتها، عبر تبادل الزيارات الرسمية مع النظام السوري، وفتح الحوار مع الاطراف الاقليمية المشتركة في الازمة، بهدف التسوية السلمية، فضلا عن عدم تأثرها بالضغوطات من قبل بعض الاطراف الفاعلة، والحفاظ على علاقاتها مع النظام السوري، كل ذلك ينبع من توجهات سياساتها الخارجية عبر القيام بدور الوساطة لحل الازمة، انسجاما مع سلوك الحياد الايجابي الذي تميزت به.

2. **الازمة اليمنية** : منذ اندلاع الازمة اليمنية في العام 2015، تعاملت سلطنة عمان مع الازمة بمسؤولية كبيرة عبر سلوك الحياد والتوازن لاسيما بهدف التوصل الى حلول مناسبة للازمة، ويعزى ذلك الى ادراك السلطنة مدى خطورة تداعيات تلك الازمة على وضعها الداخلي، وهناك احتمال كبير تصل الى اراضيها لاسيما وانها ترتبط مع اليمن بالحدود الجنوبية بطول (288) كم، فمن السهولة ان ينتقل الصراع اليمني الى حدودها، وهذا بدوره سيفضي الى خلق تهديد على امن السلطنة [21]. وعلى غرار ذلك، لاسيما بعد توسع الازمة والانجرار الى صراع واسع في اليمن وبوجود اطراف اقليمية ما بين ايران من جهة، وما بين الامارات والسعودية من جهة، فقد ظهر الموقف العماني بوضوح عبر رفضها القاطع لقرار الحرب، وعدم المشاركة في عاصفة الحزم[22]، وبالرغم من قيام دول مجلس التعاون الخليجي بنقل مقرات سفاراتها من صنعاء إلى عدن، الا ان سلطنة عمان لم تقم بذلك، وبقيت متمسكة بمبدأ عدم الانحياز إلى اي طرف، وفي ضوء ذلك سعت عمان عبر توجهات سياستها الخارجية التي تستند على مبدأ الحوار إلى توقيع اتفاقية السلم والشراكة في اليمن، منذ بداية الحوار اليمني بين الاطراف الداخلية المتصارعة "قوات النظام التابعة لرئيس عبد ربه منصور، والحوثيين"[23].

واستمرت ضمن هذا النهج في مواكبة التطورات في الساحة اليمنية عبر تقريب وجهات النظر بين الاطراف المتنازعة داخليا وخارجيا، مما جعلها في ان تكون الطرف الوسيط الاكثر ثقة في ايجاد تسوية سلمية للازمة، والذي مكنها من طرح مبادرة حقيقية وفعلية لحل الازمة والتي تضمنت مجموعة من البنود واهمها: "انسحاب الحوثيين من المدن اليمنية والزامها بإعادة اسلحتها الى الجيش اليمني النظامي، وعودة الشرعية إلى اليمن برئاسة عبد ربه منصور، التوافق على حكومة جديدة تضم أطياف الشعب اليمني وأحزابه، تحول الحوثيين إلى حزب سياسي يشارك في الحياة السياسية بطريقة شرعية"[24]، وايضا اصبحت المحطة الرئيسة لاستقبال الوفود المهتمة بالشأن اليمني واجراء المحادثات ما بين الحوثيين والمبعوثين الدوليين لحل الازمة في اليمن طيلة الاعوام (2018، 2019، 2020، 2021) [25]. وعليه يلاحظ ان سلطنة عمان كانت واضحة بدورها المحايد في اليمن عكس الاطراف الاقليمية الاخرى التي اسهمت فعليا في تصعيد الاحداث في اليمن، وعلى الرغم من ان الازمة قائمة الى

الان، ولكن بوتيرة اقل عن السنوات السابقة، اذ بقيت سلطنة عمان متمسكة بحياديتها وعدم الانحياز إلى أي طرف من اطراف النزاع، حتى في ظل الضغوطات التي تعرضت اليها من قبل الامارات والسعودية، ومع ذلك ولغاية الوقت الحالي مستمرة بجهودها لتسوية الملف اليمني، بهدف تحقيق السلام في اليمن بشكل خاص والمنطقة بشكل عام تجنباً لتداعياتها على الامن القومي العماني وامن المنطقة، مما اكسبها ذلك مكانة اقليمية بوصفها طرفا وسيطا بحيادية تامة في حل الازمات والقضايا في المنطقة ومن ضمنها الملف اليمني.

3. **الازمة الخليجية** : في العام 2017 اندلعت بشكل مفاجئ ازمة اقليمية ما بين اهم اقطاب منطقة الخليج العربي وهم السعودية والامارات، بالاضافة الى البحرين وبمساندة مصر، امام قطر، افضت الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر وخلقت توترا دبلوماسيا واسعا، ولكن في الحقيقة ان هذا الخلاف الخليجي ليس بالحديث، وانما يعود بشكله الحالي الى العام 1995 لاسيما مع وصول "حمد بن خليفة" الى الحكم، وبدء قطر بالتغريد خارج السرب الخليجي، عبر سياسة "الغزل الدبلوماسي غير المنضبط"، او بمعنى ادق سياسة الوساطة بين الاضداد "اسرائيل وحماس، الولايات المتحدة وطالبان، روسيا والاسلاميون المناهضون لها"، بشكل يجعل السياسة القطرية غامضة التوجه والحلفاء، بالاضافة الى وجود ذراع قطر الاعلامي "قناة الجزيرة"، والنمط الاعلامي الحر والجديد الذي فرضته على الاعلام العربي، كل ذلك ادى الى حالة عدم ارتياح عامة من الانظمة العربية – الخليجية، فضلا عن تحول قطر الى ملاذ للحركات الاسلامية. ليخلق لاحقا ازمة مكبوتة بين الدول الخليجية وقطر[26].

وفي سياق ذلك، بدء كل من السعودية والامارات في تصعيد الامر ضد قطر اعلاميا وتوجيه لها اتهامات على انها دولة راعية للإرهاب، وتنمية علاقاتها مع ايران على حساب دول الخليج العربي، فضلا عن زعزعة استقرار دول مجلس التعاون، بالاضافة الى اتهامات اخرى لاسيما بشأن الاخوان المسلمين عبر اعلان قطر بانها لا ترى فيهم تنظيما ارهابيا[27]، وعلى هذا الاساس توسعت الازمة الخليجية نظرا لتدخل بعض الاطراف الاقليمية مع قطر وبالتحديد تركيا مستغلة التوتر ما بينها وبين السعودية على خلفية قضية مقتل الصحفي "جمال خاشقجي" في تركيا، ومع ذلك اسفرت الازمة عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وفرض حصار اقتصادي عليها بهدف الضغط عليها لتخلي عن سياساتها غير المنضبطة[28].

ونظرا لتوسع فجوة الازمة الخليجية لاسيما بسبب تدخل فيها بعض الاطراف الاقليمية الفاعلة، وهذا ما ولد مخاوف واسعة لما لها من تداعيات اقليمية على المنطقة، خاصة وان الازمة اندلعت بسبب مجموعة من الامور الحساسة وتأتي بمقدمتها "دعم الجماعات الارهابية" حسب ادعاءات الدول المقاطعة لقطر، وهذا بدوره في حال توسع الخلافات قد يفضي الى سيناريو خطر على المنطقة الا وهو تهديد امن واستقرار منطقة الخليج العربي بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، وعلى اثر ذلك بدأت سلطنة عمان وبالتعاون مع الكويت بالتحرك دبلوماسيا وفق سياسة عمان التي تعتمد على الحياد والوساطة والحوار لحل الازمات وقضايا المنطقة، لاسيما وانهما ضمن دول الخليج العربي وان أي حالة من عدم الاستقرار قد تؤثر عليهم، ومع ذلك ظهر الموقف العماني الكويتي تجاه الازمة بشكل مغاير عن الدول المقاطعة للقطر، اذ اضطلعت الكويت دور الوساطة في حل الازمة بين الاطراف المتنازعة لاسيما القوى الخليجية الثلاث، اما سلطنة عمان التزمت بموقفها الذي استند على سياسة الحياد التام في التعاطي مع احداث الازمة الخليجية مع قطر عبر الحفاظ على علاقاتها مع قطر من جهة، وعلاقاتها مع

الاطراف الخليجية والاقليمية المقاطعة لقطر، وذلك من منطلق عدم الانخراط في أزمات الاقليم بما يضر بمصالح السلطنة، فضلا عن السعي الدائم في ضمان امن واستقرار المنطقة الخليجية[29].

ومع ذلك كثفت سلطنة عمان عبر قياداتها الجهود الواسعة في ايجاد حلول سريعة لحل الازمة، وذلك من خلال تقريب وجهات النظر بين دول الخليج والتوسط بين قطر ودول الجوار، وعلى الرغم من الضغوطات التي تعرضت اليها من قبل السعودية والامارات بسبب عدم انخراطها معهم، الا انها بقيت محافظة على ثوابت سياستها الخارجية في الازمة، وسارعت في توجيه المساعدة الى قطر عبر مجموعة من المبادرات الانسانية[30]، وعليه اذ يلاحظ ان سلطنة عمان والتزامها بسياسة الحياد ازاء ازمات المنطقة وفي مقدمتها تعزيز مكانتها الاقليمية كطرف موثوق ومحايد، وعلى صعيد الازمة الخليجية فقد اكتسبت منافع اخرى الى جانب مكانتها، وهي كسب حليف مهم في مجلس التعاون الخليجي "الكويت"، وكسب شريك اقتصادي واستثماري مهم "قطر" لاسيما وانها تعاني من ضعف اقتصادي وضغوطات اقتصادية من قبل السعودية والامارات، بالاضافة الى ذلك وضعت الأزمة حداً للاتهامات بأن عمان تعمل على تقسيم الخليج.

رابعا : مستقبل السياسة الخارجية العمانية وفق مبدأ الحياد

ان انتهاج الحياد في السلوك السياسي العماني، عد العنصر الرئيس في توجهات سياساتها الخارجية وتوظيفه فعليا في ازمات وقضايا المنطقة، وهذا ما تجسد بدور سلطنة عمان في الكثير من القضايا المهمة في المنطقة، عبر الوساطة وفتح الحوار بين الاطراف المتصارعة والذي اسهم في تخفيف التوترات والتوصل الى حلول قد اسهمت في تسوية الخلافات في بعض القضايا. وعلى هذا الاساس بقيت سلطنة عمان ملتزمة بسياسة الحياد الايجابي حفاظا على امن واستقرار المنطقة، وعلى هذا الاساس طالما ان سياسة الحياد تسهم في تعزيز السلم والأمن الاقليمي والدولي، وتمارس دورا هاما في تعزيز مكانة الطرف الوسيط والمحايد، فمن الممكن ان مستقبل سياسة الحياد العماني قد تستمر على نفس النهج ام انها ستتراجع بفعل المتغيرات المؤثرة في المنطقة، وسيتم تحليل ذلك وفق لما يلي:

1. ان حياد واستقلال السلوك السياسي العماني حقق لها مكاسب واسعة وثقة عميقة من قبل المحيط الاقليمي والدولي، لاسيما في ان تكون طرف حياد ووسيط ناجح في مختلف الازمات والقضايا، وتقريب وجهات النظر وفتح قنوات الاتصال مع الاطراف المتصارعة، وكل ذلك اقترن عمليا بالرؤية السياسية التي يتمتع بها قيادات سلطنة عمان في رسم خطوط سياساتها الخارجية بشكل منضبط، وطالما ان سلطنة عمان تحتفظ بسياسة خارجية معتدلة، مدعومة بحكمة وعقلانية، فان ذلك سيعطي للسلطنة موثوقية اقليمية ودولية اوسع، ويعزز من رصيد دورها ومكانتها في المنطقة، فضلا عن الحفاظ على سيادتها الكاملة دون اي تهديد، لذا فأن تمسكها بنهجها "الحياد" السياسي اقليميا لاسيما بما يتعلق بقضايا وملفات المنطقة، واستمرارها بذلك سيمنح سلطنة عمان منافع كبيرة على مستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
2. ان ثبات الحياد في سياسة عمان تم اعتماده من قبل مؤسس الدولة العمانية الحديثة السلطان "قابوس بن سعيد" والذي بقى متمسكا الى حدا كبير في مبادئ ومرتكزات سياسة البلاد الخارجية طيلة فترة حكمه (1970-2020)،

والتي حققت مكاسب واسعة للبلاد، ولكن هنا يظهر تساؤل هل ان القيادة الجديدة لعمان بقيادة السلطان "هيثم بن طارق" ستستمر بنفس النهج السابق "الحياد" لاسيما في ظل التحديات والضغوطات التي تتعرض لها عمان وتحديدا من قبل شركائها الخليجيين بسبب عدم الاصطفاف الى جانبهم في المواقف والتوجهات، وعليه يمكن القول في حال تخلي سلطنة عمان عن سياسة الحياد، والانغماس مع أي طرف خليجي او اقليمي في أي قضية تتعلق في المنطقة، مخالفة للثوابت والمرتكزات التي تميزت بها عن باقي الاطراف الاخرى في المنطقة، فان ذلك سيلغي وسيؤثر على مكانة السلطنة اقليمياً ودوليا، بمعنى انها ستخسر نتاج سياسي مميز دام لأكثر من سبعة عقود من الزمن.

الخاتمة

ان الوضع الجيوسياسي لسلطنة عمان في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي بشكل خاص، فرض عليها عدة اعتبارات مهمة وحساسة، وهي توسطها ما بين اطراف فاعلة ومؤثرة في المنطقة، وتشوب علاقاتهم عدم الثقة، والشواهد التاريخية كثيرة على حالات الخلاف والنزاع ما بينهم، ومع ذلك بقيت سلطنة عمان متمسكة بمبادئ ومرتكزات واهداف سياساتها الخارجية وتوظيفها بشكل عقلاني ومعتدل ضمن نهج سياسة الحياد ما بين جميع الاطراف الاقليمية والمجاورة في النزاعات والصراعات، وحتى في قضايا المنطقة بشكل عام، والذي اكسبها مكانة مميزة عبر تاريخها بوصفها طرفا محايد ووسيط معتدل بعيدا عن الانحياز حتى في ظل علاقاتها مع الجميع، مما منحها مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية، وكل ذلك كان نتاج حقيقي وواقعي لسلوك الحياد الذي عملت به منذ تأسيس الدولة العمانية الحديثة والى غاية الوقت الحاضر، واعطى للسلطنة عمان مكانة اقليمية ودولية مميزة .

الهوامش :

(1) بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2002 ، ص29.

(2) Theory of Foreign Policy, political Encyclopedia. Available : 20/10/2024 http://political-encyclopedia.org/dictionary

(3) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1985، ص 157.

(4) ايمن عبد الكريم الفيصل، سلطنة عمان: مواقفها الاقليمية والدولية والحياد في سياستها الخارجية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، الطبعة الاولى، 2020، ص14.

(5) المصدر نفسه، ص15-16.

(6) فيصل بو الجدري، نحو ضبط مفهوم الاعتراف بالمكانة الاقليمية للدولة، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 8، العدد2، 2023، ص696-670.

(7) Nolte. D, How to compare regional powers : analytical concepts and research topics. Review of International studies, No: 36, 2010, p.98.

(8) حاتم بن سعيد بن محمد، مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الاقليمية (2005-2016)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2017، ص19.

(9) فيصل بو الجدري، نحو ضبط مفهوم الاعتراف بالمكانة الاقليمية للدولة، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 8، العدد2، 2023، ص696-670.

(10) رعد محمود البرهاوي، السياسة العمانية تجاه ايران في عهد السلطان قابوس (1970-2017)، دار دجلة للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2018، ص12.

(11) حمود بن عبدالله الوهيبي، اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان (1970-2011)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2012، ص41.

(12) ايمن عبد الكريم الفيصل، مصدر سبق ذكره، ص88.

(13) محمد مرعي جاسم، الوسطية في السلوك السياسي الخارجي العماني (1970-2020)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 62، 2021، ص356.

(14) حاتم بن سعيد بن محمد، مصدر سبق ذكره، ص25-26

(15) مصطفى شفيق علام، نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تشرين الاول/2015. الدخول: 2024/11/13.
https://rawabetcenter.com/archives/13449

(16) ايمن عبد الكريم الفيصل، مصدر سبق ذكره، ص114-115.

(17) ابراهيم درويش، كارنيغي: عمان تلعب دوراً دبلوماسياً في سوريا وعليها الحذر من إغضاب أمريكا، 2020. الدخول: 2024/11/13. https://linksshortcut.com/LibcK

(18) Giorgio Cafiero and Brett Sudetic, Oman's Diplomatic Moves in Syria, Carnegie Endowment for International Peace, 2020. Available: 14/11/2024.
https://carnegieendowment.org/sada/2021/02/omans-diplomatic-moves-in-syria?lang=en

(19) Giorgio Cafiero and Brett Sudetic, Op. cit.

(20) فاضل خانجي، سلسلة السياسة العربية تجاه سوريا : عُمان وسؤال الوساطة، مركز عمان للدراسات الاستراتيجية، ايلول/2023، ص4.

(21) ايمن عبد الكريم الفيصل، مصدر سبق ذكره، ص142.

(22) Khamis bin Ali Al-Sunaidi and Sahar Tarawneh, Kamis Snidi, Oman's Foreign Policy towards the Yemeni Crisis: Pillars and Constraints, Austral: Brazilian Journal of Strategy & International Relations, Vol.11, NO: 21, Jan 2022, p.105.

(23) حاتم بن سعيد بن محمد، مصدر سبق ذكره، ص49.

(24) Khamis bin Ali Al-Sunaidi and Sahar Tarawneh, Op. cit, p.101.

(25) Saving the Stockholm Agreement and Averting a Regional Conflagration in Yemen, crisis group, 2019 . Available 16/11/2024. https://linksshortcut.com/DlSMU

(26) سقراط العلو، ثنائية الخرق والواقع: الازمة الخليجية وتداعياتها على المنطقة، بدائل سياسات: مؤسسة مبادرة الاصلاح العربي، 17/اب/2017، ص2.

(27) للمزيد ينظر: تقدير موقف، ازمة العلاقات الخليجية : في اسباب الحملة على قطر ودوافعها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ايار/2017، ص2-8.

(28) مصطفى ابراهيم سلمان، اسباب الازمة الخليجية في العام 2017 وابعادها الاقليمية والدولية، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، المجلد 9، العدد 32، 2020، ص21.

(29) السر الحقيقي وراء حياد (عمان) حيال الازمة القطرية، شبكة سبوتنيك نيوز، ايلول 2017 ، الدخول 2024/11/17. https://sptnkne.we/ftgk

(30) نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية، 2017. الدخول: 2024/10/23. https://rawabetcenter.com/archives/13449

المصادر :

1. بهجت قرني و علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2002.
2. مصطفى ابراهيم سلمان، اسباب الازمة الخليجية في العام 2017 وابعادها الاقليمية والدولية، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، المجلد 9، العدد 32، 2020.
3. تقدير موقف، ازمة العلاقات الخليجية : في اسباب الحملة على قطر ودوافعها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ايار/2017.
4. سقراط العلو، ثنائية الخرق والواقع: الازمة الخليجية وتداعياتها على المنطقة، بدائل سياسات: مؤسسة مبادرة الاصلاح العربي، 17/اب/2017.
5. فاضل خانجي، سلسلة السياسة العربية تجاه سوريا : عُمان وسؤال الوساطة، مركز عمان للدراسات الاستراتيجية، ايلول/2023.
6. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1985.
7. ايمن عبد الكريم الفيصل، سلطنة عمان: مواقفها الاقليمية والدولية والحياد في سياستها الخارجية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، الطبعة الاولى، 2020.
8. فيصل بو الجدري، نحو ضبط مفهوم الاعتراف بالمكانة الاقليمية للدولة، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 8، العدد2، 2023.
9. حاتم بن سعيد بن محمد، مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الاقليمية (2005-2016)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2017.
10. فيصل بو الجدري، نحو ضبط مفهوم الاعتراف بالمكانة الاقليمية للدولة، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 8، العدد2، 2023.
11. رعد محمود البرهاوي، السياسة العمانية تجاه ايران في عهد السلطان قابوس (1970-2017)، دار دجلة للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2018.
12. حمود بن عبدالله الوهيبي، اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان (1970-2011)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2012.

13.محمد مرعي جاسم، الوسطية في السلوك السياسي الخارجي العماني (1970–2020)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 62، 2021.

14. Khamis bin Ali Al-Sunaidi and Sahar Tarawneh, Kamis Snidi, Oman's Foreign Policy towards the Yemeni Crisis: Pillars and Constraints, Austral: Brazilian Journal of Strategy & International Relations, Vol.11, NO: 21, Jan 2022.

15. Nolte. D, How to compare regional powers : analytical concepts and research topics. Review of International studies, No: 36, 2010